

تسريع شهادة رجال الأمن

❖ أصدر معالي وزير العدل تعميماً قضائياً على كافة المحاكم بالرقم ١٣/ت/٣٠٧٩ في ١٢/٣/١٤٢٨هـ يتضمن سرعة تمكين رجال الأمن من الإدلاء بشهادتهم لارتباطهم بأعمالهم، وإليك نص التعميم: «فقد تلقينا كتاب صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض رقم ١٠١/٩/٢٣٧٦ وتاريخ ١٨/٨/١٤٢٨هـ ومشفوعه نسخة من تقرير اللجنة المكلفة بالتحقيق في قضية حضر فيها رجال الأمن للإدلاء بشهادتهم في المحكمة وانصرفوا قبل أدائها، حيث تضمن تقرير اللجنة المشار إليها التوصية بالتأكيد على أصحاب الفضيلة القضاة بتمكين رجال الأمن من الإدلاء بشهادتهم عند حضورهم مجتمعين أو منفردين، وذلك لارتباطهم بأعمال، وتسهيلاً ومساعدة لهم لأداء واجب من واجبات عملهم، ويرغب سموه مخاطبة المحاكم بما ورد في هذه التوصية.

وبناء على ما ورد في المادة (١١٩) من نظام المرافعات الشرعية، والمادة (١٦٩) من نظام الإجراءات الجزائية نرغب إليكم تسهيل مهمة رجال الأمن عند حضورهم لأداء شهادة تتعلق بالأعمال الموكلة إليهم، وفقاً لما تقضي به الأنظمة والتعليمات.

وزير العدل

عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

تسهيل دور الرقابة والتحقيق

❖ أصدر معالي وزير العدل تعميماً قضائياً على كافة المحاكم وكتابات العدل بالرقم ١٣/ت/٣٠٦٠ في ١٤/٢/١٤٢٨هـ يتضمن: ضرورة تسهيل مهمة أعضاء هيئة الرقابة والتحقيق للقيام بدورهم الإشرافي، وإليك نص التعميم:

«فقد تلقينا كتاب معالي رئيس هيئة الرقابة والتحقيق رقم ١٣٨٦٩/١٤/٢٠ وتاريخ ١٤٢٧/١٢/٢٠هـ، المتضمن بأنه وفقاً لما أنيط بهذه الهيئة من اختصاص بالوقوف على أداء الأجهزة الحكومية ومدى قيامها بالدور المناط بها، حيث تود الهيئة القيام بجولات ميدانية على المحاكم وكتابات العدل بهدف التأكد من قيامها بدورها الإشرافي فيما يتعلق بتنظيم حفظ ملفات الأرشيف والمستندات والأوراق ذات القيمة.. إلخ، وطلب معاليه توجيه المختصين لمساندة الهيئة والتعاون مع أعضائها بتنفيذ البرنامج وتزويدهم بما يحتاجون إليه من معلومات.. إلخ.

لذا نرغب إليكم الاطلاع والتعاون مع مندوبي الهيئة فيما هو من اختصاصها.

وزير العدل

عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

رفع المستندات للصندوق

صندوق التنمية العقارية رقم ٣١١٨ وتاريخ ٢٦/١/١٤٢٨هـ المتضمن أنه تردُّهم بعض المكاتبات والاستفسارات من المحاكم وكتابات العدل عن أمور تخص الصندوق كونه مرتتهناً للعقار محل الموضوع بدون إرفاق مستندات تسهل الاستدلال على القرض في الحاسب الآلي والسجلات، تسهيلاتاً للإجراءات وتيسيراً للمواطنين.. إلخ، وطلب

❖ أصدر فضيلة وكيل وزارة العدل تعميماً قضائياً على كافة المحاكم وكتابات العدل بالرقم ١٣/ت/٣٠٥٥ في ١٠/٢/١٤٢٨هـ يتضمن ضرورة إرفاق المستندات عند الرفع للصندوق العقاري، وإليك نص التعميم: «فقد تلقت الوزارة كتاب سعادة مدير عام

التبليغ للشخص المطلوب وليس لجهة العمل

❖ أصدر معالي وزير العدل بالنيابة تعميماً قضائياً على كافة المحاكم وكتابات العدل بالرقم ١٣/ت/٣٠٨٦ في ٢٧/٣/١٤٢٨هـ يتضمن أن التبليغ للخصم حال طلبه يكون للشخص المطلوب وليس لجهة عمله طبقاً لنظام المرافعات.. وإليكم نص التعميم:

«فإلحاقاً لتعميمنا رقم ١٣/ت/٢٣٤٢ وتاريخ ٥/١١/١٤٢٤هـ المتضمن ضرورة تفصيل مواد نظام المرافعات الشرعية ولوائح التنفيذية فيما يتعلق بتحضير الخصوم، ومن ذلك جواز تسليم صور التبليغ إلى الساكنين مع الشخص المراد تبليغه، أو الجهات الإدارية المنصوص عليها في المادة (١٥) من النظام، والاستفادة من جواز التبليغ في مقر العمل.. إلخ.

عليه نرغب إليكم التأكيد على محضري الخصوم لديكم أنه في حال تطلب الأمر التبليغ في مقر العمل فيكون للشخص المطلوب تبليغه وليس إلى جهة عمله، لكونه لم يرد في نظام المرافعات الشرعية ولوائح التنفيذية ما يجيز تسليم صورة التبليغ إلى جهة عمله، إلا إذا كان التبليغ لرجال القوات المسلحة ومن في حكمهم أو البحارة وعمال السفن، فإنه يتم تسليم التبليغ إلى مراجعهم المباشرة، وفي حال كان التبليغ لمسجون أو موقوف فإنه يتم تسليمه إلى مدير السجن أو محل التوقيف كما هو منطوق بالمادتين الخامسة عشرة والثامنة عشرة من نظام المرافعات الشرعية.

لذا نرغب إليكم الاطلاع واعتماد موجبته وإبلاغه لمن يلزم.

وزير العدل بالنيابة

صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ

ثبوت الجنسية للمرأة الأجنبية

❖ أصدر فضيلة وكيل وزارة العدل تعميماً قضائياً على كافة المحاكم وكتابات العدل بالرقم ١٣/ت/٣٠٥٥ في ١٠/٢/١٤٢٨هـ يتضمن «أن تنازل المرأة الأجنبية عن جنسيتها وفقاً لما تحمله من وثائق أجنبية تثبت جنسيتها سواء أكانت هذه الوثائق سارية المفعول أم منتهية، وإليكم نص التعميم:

«إلحاقاً لتعميم الوزارة رقم ١٣/ت/٢٣٢٨ وتاريخ ١٨/٩/١٤٢٤هـ المبني على تعميم صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رقم ٥٣/٧٤٤٦٤ وتاريخ ٤/٩/١٤٢٤هـ المتضمن أن إثبات هوية السعوديين هي السجل المدني وأن الجواز السعودي الممنوح لغير السعوديين هو لتسهيل سفر حامله إلى خارج المملكة والعودة إليها وليس لإثبات الهوية داخل البلاد.. إلخ.

عليه فقد تلقينا كتاب سعادة وكيل وزارة الداخلية للأحوال المدنية رقم ٤/٥٣٨٣ وتاريخ ١٢/١١/١٤٢٦هـ المتضمن أن تنازل المرأة الأجنبية عن جنسيتها وفقاً لما تحمله من وثائق أجنبية تثبت جنسيتها سواء كانت هذه الوثائق سارية المفعول أم منتهية.. إلخ.

لذا نرغب إليكم الاطلاع والإحاطة.

وكيل وزارة العدل

عبدالله بن محمد اليحيى

سعادته التنبيه على رؤساء المحاكم وكتابات العدل بضرورة إرفاق المستندات اللازمة لذلك، وأهمها صورة واضحة لبطاقة الأحوال المدنية لأصحاب العلاقة وصورة واضحة من صك العقار ورقم عقد صندوق التنمية العقارية إن وجد حتى يتسنى لهم الرد وفق المطلوب.. إلخ.

لذا نرغب إليكم الاطلاع ومراعاة موجبته.

وكيل وزارة العدل

عبدالله بن محمد اليحيى

ردع مرتكبي الأفعال المشينة

❖ أصدر معالي وزير العدل تعميماً قضائياً على كافة المحاكم بالرقم ١٣/ت/ ٣٠٧٧ في ١٢/٣/١٤٢٨هـ يتضمن ضرورة تطبيق العقوبات الشرعية على مرتكبي الأفعال المشينة وتعزيره للردع عن الوقوع فيها، وإليك نص التعميم: «لحاقاً لتعميم الوزارة رقم ١/٨/ت/ وتاريخ ١١/١/١٣٩٨هـ والتعميم رقم ١٣٦٥/ ٣ وتاريخ ٢١/٣/١٣٨٣هـ والتعميم رقم ٣٥٥/ ٣ وتاريخ ٧/١٠/١٣٨٣هـ المتضمنة أنه نظراً لما تحدثه جرائم اللواط والزنا من مفساد وما تجره من انحطاط ديني وخليقي، فإنه ينبغي تطبيق العقوبات الشرعية على مرتكبي هذه الأفعال الشنيعة وتعزير من تثبت في حقه التهمة تعزيراً بليغاً رادعاً وتقرير الجزاء على من يقدم على هذه الأفعال الشنيعة بأقصى العقوبات وأغلظها تمشياً مع ما تجيزه الشريعة في كل جريمة على حسب ما أحيط بها من ملاسبات واتهامات.. الخ.

عليه فقد تلقينا نسخة من برقية صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رقم ١/ ١٨٢٧٣/٥/٥ وتاريخ ٢٢/٨/١٤٢٨هـ المتضمنة طلب سموه التعميم على المحاكم بالتشديد في هذه القضايا.. الخ.

لذا نرغب إليكم الاطلاع ومراعاة ما جاء في برقية سموه وأخذ المجرمين بالشدّة التي تقتضيها الأحكام الشرعية وتردع عن الوقوع في مثل هذه الجرائم.

وزير العدل

عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

العمل بنماذج الأنكحة

❖ أصدر فضيلة وكيل وزارة العدل تعميماً إدارياً على كافة المحاكم برقم ١٣/ت/ ٣٠٨٢ وتاريخ ٢٦/٣/١٤٢٨هـ يتضمن العمل بموجب النماذج الخاصة بمأذوني عقود الأنكحة، وإليك نص التعميم:

«فبناء على ما رفعه إلينا فضيلة مدير عام الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة المتضمن وجود الحاجة إلى بيان الآلية الصحيحة للتعامل مع بعض النماذج الخاصة بمأذوني عقود الأنكحة وفق ما يلي:

أولاً: نموذج الإبلاغ عن التوقيف والغاء الرخصة [نموذج رقم (١٥-٠٠٧)]:

ويستخدم للحالات المنصوص عليها في المادة (٢٦) من لائحة مأذوني عقود الأنكحة مع إرفاق أصل الرخصة، وبطاقة المأذون بعد تطبيق مقتضى المادة المشار إليها من اللائحة والرفع بذلك للإدارة.

ثانياً: نموذج تجديد وتعديل جهة الرخصة [نموذج رقم (١٥-٠٠٦)]: ويستخدم في إحدى حالتين:

الأولى: تجديد الرخصة الصادرة من معالي وزير العدل، وذلك عند قرب انتهاء مدة الرخصة المحددة (بـ خمس سنوات).

الثانية: تعديل الجهة في حال انتقال المأذون إلى بلد غير المرخص له فيه ورغب الاستمرار في إجراء عقود الأنكحة، فيشترك في الإجراء كل من المحكمة المنتقل منها والمحكمة المنتقل إليها وفق ما يلي:

١ - المحكمة المنتقل منها: تقوم بالإبلاغ عن توقف المأذون وفق ماورد في الفقرة (أولاً) وتحرير محضر يفيد بتطبيق مقتضى المادة (٢٦) من اللائحة وبعثه للمحكمة المنتقل إليها.

٢ - المحكمة المنتقل إليها: تعبئة النموذج رقم (١٥-٠٠٦) واعتماده من قبل المحكمة والرفع به إلى الوزارة، مرفقاً به محضر استلام الضبوط من المحكمة المنتقل منها.

لذا نرغب إليكم الاطلاع والعمل بموجبه.

وكيل وزارة العدل

عبدالله بن محمد اليحيى

موقع جامعة الملك عبدالله

الرئيسي العام للجامعة الذي تقوم به أعرق الشركات المتخصصة في هذا المجال يتبين منه ما يلي:

١ - تتكون المساحة وفقاً للرفع المساحي على الطبيعة من جزئين:

- مساحة (١٦.٤٠٩.٤٠٤) م^٢ أرض على اليابسة.

- مساحة (١٩.٦٤٠.٣٧٨) م^٢ في المغمورة عبارة عن جزر وممرات مائية.

وأنه سيتم بناء منشآت الجامعة ومرافقتها التابعة لها على الجزء الأول وأن المخطط الرئيسي الذي يتم تصحيحه في الوقت الحاضر يبين أن مساحة الأرض المتوفرة حسب الرفع المساحي سيتم استغلالها بشكل كامل لتوفير مجمع الجامعة والمرافق اللازمة لها وفق أفضل وأنسب المواصفات العالمية.

٢ - ما يتعلق بموضوع تضرر أهالي بلدة ثول من إلغاء المرسى وإغلاق الواجهة البحرية فإن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لصرح كبير مثل الجامعة سيكون إيجابياً وفيه الخير- بإذن الله - وسيتجاوز ذلك بلدة ثول إلى المناطق المجاورة لها، وأنه تم الأخذ بالاعتبار في المخطط الرئيسي موضوع مرفأ الصيادين، فستشمل الدراسات الهندسية والتصاميم الخاصة بالجامعة تصميم وإنشاء مرفأ للصيادين وكذلك كورنيش للبلدة وفق أفضل المواصفات بديلاً عن المرفأ الحالي وفي الموقع الذي تحدده أمانة محافظة جدة خارج حرم الجامعة.

وأنه لتجنب أي تأثير على الصيادين في الوقت الحاضر وحتى تجهيز الأرض البديلة من أمانة المحافظة لن تقوم الشركة المنفذة بإغلاق المرفأ الحالي وسيستمر استخدام الصيادين للمرفأ بشكل مؤقت حتى توفير الأرض البديلة له وللكورنيش وإنشائها على نفقة الجامعة، وأن يكون ذلك في أسرع وقت ليتم على الفور البدء في التصاميم والتنفيذ.. ويرى معاليه صدور الصك بالمساحة المطلوبة المشار إليها وبالبلدة (٣٦.٠٣٤.٠٥٩) وأن تقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية بتوفير أرض بديلة خارج حرم الجامعة لبناء مرفأ وكورنيش حديث لأهالي بلدة ثول في أسرع وقت ليتم على الفور البدء في التصميم والتنفيذ.

نخبركم بموافقنا على ما رآه معالي وزير البترول والثروة المعدنية مع التأكيد على مرفأ الصيادين.. فأكملوا ما يلزم بموجبه.. ا.هـ.

لذا نرغب إليكم الاطلاع واعتماد موجه فيما يخصكم.

وزير العدل بالنيابة

صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ

❖ أصدر معالي وزير العدل بالنيابة تعميماً قضائياً على كافة المحاكم وكتابات العدل بالرقم ١٣/ت/٣٠٨٤ في ٣/٢٧/١٤٢٨هـ يتضمن الإشارة إلى الأمر السامي القاضي بالموافقة على مقر مشروع جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية بجدة المزمع إنشاؤه، واليكم نص التعميم:

فإلحاقاً لتعميمنا رقم ١٣/ت/٢٩٦١ وتاريخ ١٤٢٧/٨/٢٧هـ المبني على الأمر السامي الكريم رقم ٦٢٩٦/م/ب وتاريخ ١٤٢٧/٨/٢٧هـ القاضي بالموافقة على مشروع إنشاء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية.. إلخ.

عليه فقد تلقينا نسخة من الأمر السامي الكريم البرقي رقم ٢٢٦٧/م/ب وتاريخ ١٤٢٨/٣/٣هـ الموجه أصلاً إلى صاحب السمو الملكي وزير الشؤون البلدية والقروية ونصه: نشير إلى الأمر رقم ٥٤٩٣/م/ب وتاريخ ١٤٢٧/٧/٢٠هـ القاضي بإفراغ كافة الأراضي المشار إليها بالأمر بمساحة إجمالية مقدارها (٣٣.٠٠٠.٠٠٠) ثلاثة وعشرون مليون متر مربع بما فيها الجزر الثلاث باسم أملاك الدولة لمصلحة جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية.

كما نشير إلى برقية سموكم رقم ٥٨٨٧ وتاريخ ١/٢٤/١٤٢٨هـ المتضمنة أن أمانة محافظة جدة أعدت المخطط التنظيمي رقم (٥٢٨/ج/ح) بموجب الرفع المساحي المقدم من قبل شركة أرامكو السعودية وبالبلدة مساحته (٣٦.٠٣٤.٠٥٩) م^٢ وقد ظهر الفرق بين المساحة التي وردت بالأمر المشار إليه وبين الرفع المساحي بسبب اختلاف حساب المساحة بين الصور الفضائية التي قدمتها الهيئة العامة للاستثمار والرفوعات المساحية من واقع الطبيعة، إضافة لكون جزء من الموقع عبارة عن شاطئ وجزر ثلاث وممرات مائية تتأثر بعملية المد والجزر، وأن العديد من أهالي بلدة ثول تقدموا بشكاوى لتضررهم من إلغاء مرسى الصيادين وإغلاق كامل الواجهة البحرية للبلدة مما سيؤثر على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية لكون النشاط الرئيسي للبلدة هو صيد وبيع الأسماك، واقترحت الأمانة الاكتفاء بالمساحة الواردة بالأمر المشار إليه والتي يمكن تحقيقها وفق المخطط المقترح وتأييد سموكم لذلك.

كما نشير أيضاً إلى برقية معالي وزير البترول والثروة المعدنية رقم ٥٠٥/ع وتاريخ ١٤٢٨/٢/٨هـ المتضمنة أن هذا الموضوع حظي بدراسة وتقييم كامل لمطالبات الجامعة الحالية والمستقبلية من ناحية، وبتأثيرات الموقع الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة لمثل هذا الصرح الكبير علي بلدة ثول والمناطق الأخرى المجاورة لها من ناحية أخرى. وأن المخطط

كيفية احتساب مكافأة مباشرة الأموال

✦ أصدر معالي وزير العدل تعميماً مالياً على رئاسات المحاكم وفروع الوزارة بالرقم ٣٠١٧ في ١٤٢٨/٢/٢٤هـ يتضمن كيفية مكافأة الموظف المشمول بأحكام نظام مباشرة الأموال العامة، وإليك نص التعميم:

«إلحاقاً لتعميمنا رقم ١٣/ت/١٨٧٠ وتاريخ ١٨/٩/٢٢هـ المتعلق بكيفية تحديد الراتب الذي تحسب على أساسه مكافأة مباشرة الأموال العامة.. إلخ.

فقد تلقينا خطاب معالي وزير المالية التعميمي رقم ١٣١٣١/٢/٩ وتاريخ ١٤/٢/٢٨هـ ونصه: (إلحاقاً للتعليمات الصادرة بشأن تطبيق أحكام مواد نظام وظائف مباشرة الأموال العامة الصادرة بموجب التعميم الوزاري رقم ١٣١٣٠/٤ وتاريخ ١٣٩٦/٨هـ.

ونظراً لوجود تباين بين الجهات الحكومية في كيفية احتساب مكافأة الموظف المنصوص عليها في المادة الثالثة من نظام وظائف مباشرة الأموال العامة وذلك في حالة عمله فترتين بوظائف خاضعة للنظام ويفصل بينهما خدمة خارج النظام من حيث مدى الدمج بين الخدمتين أو فصلهما لغرض احتساب المكافأة، وبعد دراسة الموضوع مع وزارة الخدمة المدنية وديوان المراقبة العامة فقد استقر الرأي على الآتي:

أولاً: تصرف المكافأة السنوية المنصوص عليها في المادة الثالثة من نظام وظائف مباشرة الأموال العامة عند انفكاك الموظف من عمله بالوظيفة المشمولة بالنظام.

ثانياً: عند انفكاك الموظف الذي يشغل إحدى الوظائف المشمولة بأحكام نظام مباشرة الأموال العامة من عمله ثم عودته مرة أخرى لوظيفة مشمولة بأحكام النظام فيكون احتساب المكافأة السنوية التي يستحقها هذا الموظف وفقاً للآتي:

أ - إذا لم تصرف للموظف مكافأة الفترة الأولى فتحسب له من واقع الراتب الأساسي الذي كان يتقاضاه وقت انفكاكه عن وظيفته الأولى.

ب - يتم احتساب مستحقاته عن مدة عمله في الوظيفة الثانية ابتداء من آخر شريحة حوسب عنها في الوظيفة الأولى وفقاً للترتيب المنصوص عليه في المادة الثالثة من النظام، بحيث لو عمل موظف تسع سنوات في وظيفة خاضعة للنظام ثم انفك منها وعاد مرة أخرى لوظيفة في النظام فإن احتساب مكافأة الفترة الأخيرة يبدأ من واقع راتب شهرين عن كل سنة والتي استحقها في آخر سنة من الفترة الأولى.

ثالثاً: تصرف كل فترة مستقلة بعد انفكاك الموظف عن الوظيفة الخاضعة للنظام وبعد استكمال كافة الإجراءات النظامية المنصوص عليها في النظام ولائحته التنفيذية.

رابعاً: يتم تطبيق هذه القاعدة اعتباراً من تاريخ هذا التعميم، ويعالج وضع من انفك من الخدمة ولم تصرف له المكافأة وفقاً لها.. هـ.

لذا نرغب إليكم الاطلاع ومراعاة موجبه.

وزير العدل

عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

الإذن من الشؤون الاجتماعية عند العقد لفئة مجهولة الأبوين

✦ أصدر معالي وزير العدل تعميماً قضائياً على كافة المحاكم بالرقم ١٣/ت/٣٠٥٨ في ١٤٢٨/٢/١٤هـ يتضمن ضرورة أخذ الإذن المسبق من وزارة الشؤون الاجتماعية عند العقد على الفتاة المجهولة الأبوين، وإليك نص التعميم:

«إلحاقاً لتعميمنا رقم ١٣/ت/٢١٤٥ وتاريخ ١٧/١٢/١٤٢٣هـ المتضمن عدم العقد لأية فتاة من مجهولات الأبوين إلا بخطاب إحالة رسمي من وزارة الشؤون الاجتماعية.. إلخ.

عليه فقد تلقينا كتاب معالي وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٩١٦٤٥ وتاريخ ٢٢/١٢/١٤٢٧هـ المتضمن أنه أنيط بوزارة الشؤون الاجتماعية رعاية هذه الفئات منذ بداية حضانتها حتى تشق طريقها في الحياة.. إلخ، وطلب معاليه التأكيد على المحاكم بما ورد بتعميم الوزارة رقم ١٣/ت/٢١٤٥ في ١٧/١٢/١٤٢٣هـ المشار إليه بعاليه.. إلخ.

ونظراً لما أشير إليه.. وبناء على ما جاء بالمادة (٣٢) من نظام المرافعات الشرعية ولائحتها التنفيذية (٣٢/١٣) .. نرغب إليكم الاطلاع واعتماد موجبه وفق الأنظمة والتعليمات.

وزير العدل

عبدالله بن محمد بن

إبراهيم آل الشيخ